المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

بحث بعنوان

اثر تطبيق قواعد الحوكمه على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير الماليه

تم الإعداد والتنسيق بواسطة

تسنيم فايز محمد غنيمات

محاسبة في الدائره الماليه

قسم الرواتب

البريد الإلكتروني

Tasneemghnaimat@hotmail.com

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في شركات التأمين الأردنية. لذلك تم التطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات وقواعدها وأثر الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية. استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من خلال تطوير استبيان وزع على عينة الدراسة من (14) شركة تأمين، وتم توزيع (53) استبانة للتعرف على المكونين لعينة مجلس الإدارة وأعضاء المديرين التنفيذيين ورؤساء الأقسام. تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، بما في ذلك وجود محكم وأساس فعال لقواعد حوكمة الشركات، لكنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والمتابعة. هناك مساهمة في حماية المساهمين والمستثمرين في شركات التأمين وتبين أن هناك تطبيقًا لعناصر المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المستثمرين. وكشفت الدراسة عن عدم كفاية عناصر الإفصاح والشفافية لجميع مصالح أصحاب المصلحة في شركات التأمين ، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على قرارات المستثمرين ومتخذي القرار. علاوة على ذلك ، تظهر النتائج أن هناك قيودًا في دور مجالس الإدارة في اختيار المديرين التنفيذيين مما يعكس تأثيرًا مباشرًا على اتخاذ القرار. أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود ومتابعة التطورات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة من خلال عقد برامج تدريبية تعكس مفاهيم تطبيق قواعد الحوكمة ويجب العمل على توسيع صلاحيات أصحاب المصلحة في ممارسة الدور الرقابي

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

للجهات المعنية. الإدارة ، ورفع مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لتوفير الأمن الكافي للمساهمين.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات ، التقارير المالية ، المصداقية.

Abstract

This examination expected to recognize the effect of applying corporate administration rules on bookkeeping revelation in monetary reports in Jordanian insurance agencies. Along these lines, the idea of corporate administration and its standards and the effect of bookkeeping revelation on monetary reports were examined. This examination utilized the enlightening scientific methodology by gathering information through the improvement of a survey disseminated to the investigation test from (14) insurance agencies, and (53) polls were appropriated to recognize the parts of the example of the top managerial staff, individuals from chief chiefs and heads of offices. Factual examination programming (SPSS) was utilized to investigate the information and test theories. The

www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563

examination arrived at a bunch of results, including the presence of a referee and a compelling reason for corporate administration rules, however, it actually needs further turn of events and follow-up. There is a commitment to securing investors and financial backers in insurance agencies and it has been shown that there is a use of the components of reasonable and equivalent treatment for all financial backers. The investigation uncovered lacking exposure and straightforwardness components for every one of partners' inclinations in insurance agencies, which might ponder adversely the choices of financial backers and chiefs. Also, the outcomes show that there are restrictions in the job of sheets of chiefs in choosing leaders which mirrors an immediate effect on dynamic. The investigation suggested the need of putting forth more attempts and circling back to advancements identified with the utilization of administration rules through holding preparing programs that mirror the ideas of applying the guidelines of administration, and work should be done to grow the forces of partners in practicing the oversight job of the concerned specialists. the executives, and raising the

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

degree of exposure and straightforwardness in monetary answering to give sufficient security to investors.

Keywords: Corporate governance, Financial reporting, Credibility.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

جدول المحتويات

المقدمة 6
مشكلة البحث وأسئلته..... 9
أهداف البحث..... 10
أهمية البحث..... 10
مصداقية التقارير المالية 11
حوكمة الشركات ومصداقية التقارير المالية 13
الإفصاح المالي 15
حوكمة الشركات 16
أهمية حوكمة الشركات 17
مبادئ حوكمة الشركات 18
المنهجية والأجراءات..... 26
النتائج..... 28
الخاتمة 28
المصادر والمراجع 31

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

المقدمة

مع انفجار الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 ،أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، فهي أزمة تقنية فى المؤسسات والتشريعات، وكان من أبرزها وجود مشكلات عديدة فى معاملات الموظفين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، فى نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الديون بإخفائها محاسبياً، كما أظهرت الأحداث الأخيرة المتعلقة بإفلاس شركة "انرون" للطاقة وغيرها من الشركات الكبيرة حجم الأزمة التي مرت بها الشركات الأمريكية مما أدى إلى اتخاذ إجراءات سريعة على مستوي الدولة، ودفع مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إصدار قانون عام 2002 يهدف إلى تحسين جودة حوكمة الشركات.

لذلك أصبحت الحوكمة Governance من الموضوعات الهامة التي تطبق فى الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، ومما أدى إلى الكثير من المساهمين إلى فقد الثقة فى الأسواق المالية ويرجع السبب إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومدققى الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة فى التقارير المالية، وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما إزداد تعثر بعض الشركات العملاقة.

من هنا يمكن القول أن مصطلح الحوكمة بدأ يطبق إثر حدوث الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، وهو يعني وجود مجموعة متكاملة من المعايير والأسس التي يجب أن تراعى فى الشركات المساهمة أولا،

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

وفى الدولة والاقتصاد ثانياً، لضمان نجاح الشركات المساهمة وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها بشكل صحيح فى نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وتعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار فى سوق الأوراق المالية مما يؤثر على أسعار الأسهم ، حيث إن أسواق الأوراق المالية تحتاج إلى الكثير من المقومات لرفع درجة كفاءتها، وذلك من خلال توافر كافة المعلومات اللازمة للمستثمرين فى الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة ومن المعروف أن المعايير المحاسبية تساهم فى توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والتي تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية فى بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي فأن مستخدمي المعلومات بحاجة إلى معلومات أخري تتعلق بالتطلعات المستقبلية ومعلومات غير مالية مثل جودة الإدارة، المهارات الابتكارية، رأس المال الذهني، رضا العميل وغيرها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات فى عصر المعلومات.

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية قد حرصت على تناول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها وكان على رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى انتهاج مبادئ الحوكمة بمفهومها الواجب التطبيق فى الشركات.

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة، بموضوع الحوكمة governance))، في مؤسسات التعليم العالي، وكثرت الدراسات والنشرات بهذا الشأن، ذلك عقب ظهور الأزمات المالية مؤخراً، ولعبت الحوكمة دوراً كبيراً لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في اقل تقدير، وذلك من

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة، وأصبحت الإقتصاديات في الوقت الحاضر تهتم بجودة البيانات ومصداقيتها ومدى عدالتها وصحة تمثيلها للواقع، ويهتم المجتمع المالي باستخدام هذه البيانات من اجل صناعة واتخاذ القرارات الإدارية التي تبنى على المعلومات الرشيدة.

و يعد مبدأ الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة، والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم، والتقارير المالية، وان تطبيق ممارسات الحوكمة الرشيدة يعمل على تعزيز قيم العدالة، والمساواة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والشفافية والمساءلة، والتي بدورها تساهم في المحافظة على المال العام، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء و يمثل مفهوم الحوكمة الجامعية الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة الجامعية، وعملية صنع القرار، من خلال وضع معايير وآليات حاكمة لأداء كل الأطراف التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من ناحية أخرى.

لذلك نحاول خلال هذه الدراسة الوقوف على أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ومن ثم التعرف على الصعوبات التي تحد وتقلل من تطبيق هذه القواعد فـى السوق المالي فى الأردن بهدف الخروج بتوصيات تساهم فى تعزيز هذه القواعد وتطوير ثقافـة الحوكمة وتطوير البيئة القانونية والرقابية لزيادة القدرة التنافسية فى السوق المالي فى الأردن.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

مشكلة البحث

فى ضوء ما سبق يتبين أهميه تطبيق قواعد الحوكمة فى التأثير على مستوي الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعي على الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان؟

ينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو تأثير الأساس المتين والفعال لتوافر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان؟
2. ما هو أثر تطبيق قاعدة حماية توافر المساهمين والمستثمرين على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان؟
3. ما هو أثر تطبيق قاعدة (المعاملة المتساوية والعادلة بين جميع المساهمين) على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان؟
4. ما هو أثر تطبيق قاعدة (دور أصحاب المصلحة) في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين المدرجة في بورصة عمان؟
5. ما هو أثر تطبيق القاعدة (الإفصاح والشفافية)؟

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم الحوكمة وإيجابيات حوكمة الشركات وإبراز أهمية تطبيقها وأثرها على الإفصاح المحاسبي.
2. قياس أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي بين شركات التأمين الأردنية.
3. تقديم التوصيات والاقتراحات التي من شأنها أن تساعد في تعزيز الوعي بالحوكمة. أهمية التنفيذ من قبل شركات التأمين الأردنية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الكشف عن الدور الهام والملائم في تشجيع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة عمان نظرا لأهمية هذه البورصة ، وأهميتها في تنمية وتجديد الاقتصاد الأردني. يتطلب توافر الثقة والإفصاح المحاسبي لجميع المستثمرين والمساهمين. يعتبر تطبيق حوكمة الشركات من الأسس التي يجب أن تلتزم بها جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان لما لها من آثار إيجابية على عملية الإفصاح المحاسبي الكاملة وكافة الأطراف التي تستخدم إفصاحات الشركات كتقارير مالية. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد مديرو الشركات من نتائج هذه الدراسة ، كما يشجعونهم على تطبيق قواعد الحوكمة.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

مصداقية التقارير المالية

التقارير المالية هي نقل المعلومات المالية للمؤسسة إلى أصحاب المصلحة ضمن سياق الشركة، تتضمن التقارير المالية مجموعة من البيانات المحاسبية التي تشمل الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية هذه البيانات مطلوبة أيضًا للوفاء بالمتطلبات القانونية للسلطات التنظيمية المختلفة البيانات المالية الأخرى التي أعدتها الشركات بناءً على المتطلبات هي البيانات المالية الموحدة، والتقارير القطاعية، والتقارير البيئية، وما إلى ذلك يحدد قانون الشركات لعام 1956 الأحكام التفصيلية المتعلقة بمسك دفاتر الحسابات وإعداد وعرض الحسابات السنوية كما حدد القانون آلية إصدار المعايير المحاسبية.

معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين ICAI)) هو هيئة قانونية لها تفويض لتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة المالية ومراجعة الحسابات لإعداد وعرض المعلومات في البيان المالي، يصدر معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين المعايير المحاسبية التي تتم مراجعتها وإخطارها من قبل اللجنة الاستشارية الوطنية لمعايير المحاسبة (NACASA) محاسب قانوني، يعمل كمدقق قانوني، يصادق على البيانات المالية للشركات يؤكد تقرير التدقيق غير المؤهل / النظيف للمستخدمين أن المعلومات الواردة في الحسابات السنوية موثوقة.

يمكن تعريف التقارير المالية حسب نصار وأويجبي وأويجبي وأبوجا (2014) على أنها ملخص مفصل للنتائج المالية لأي منظمة ووضعها؛ يقدم في الواقع تفاصيل حول المنظمة لمجموعة شاملة من المستخدمين لاتخاذ قرارات اقتصادية ومالية على مستوى عالٍ الغرض الأساسي من البيانات المالية هو توفير معرفة دقيقة لصنع القرار الاقتصادي. توصف الموثوقية

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

في التقارير المالية بأنها البيانات المالية الصادرة والتي يتم تجميعها بدقة لتزويد المستخدمين بمعلومات قيمة في اتخاذ القرارات المالية ينص معيار المحاسبة الدولي 1 على أن "التقارير المالية تعرض أداء الإدارة كمسؤولين عن الموارد الموثوقة لديهم".

لقد اجتذبت فكرة إعداد التقارير المالية اهتمامًا كبيرًا من كل من المستثمرين الحاليين والمستقبليين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين الهدف الرئيسي من كتابة البيانات المالية هو زيادة اتساق قرارات المستخدمين، ومع ذلك، لا يمكن للمستخدمين إصدار أحكام الجودة إلا من خلال وجود تفاصيل مالية موثوقة لا تزال دقة المعلومات المالية سببًا رئيسيًا للقلق لكل من المستثمرين الحاليين والمستقبليين، وبالتالي، يجب تقديم التقارير المالية للمستخدمين في الوقت المناسب لتسهيل الاستخدام الفعال لهذه المعلومات من أجل ضمان جودة المعلومات المالية.

بطريقة مشابهة جدًا، رأى أنه من أجل تحقيق أهداف إعداد البيانات المالية، يجب اعتبار التفاصيل المالية في متناول المستخدمين في الوقت المناسب لتكون بمثابة دليل فعال لإصدار حكم جيد لذلك، فقد استقطب التقيد بالمواعيد الاتفاق على أنه سمة نوعية مهمة للتقارير المالية الجيدة كما أنها أداة ملحوظة يمكن استخدامها في أسواق رأس المال الناشئة لتقليل الشائعات والتسريبات والتداول من الداخل.

حوكمة الشركات ومصداقية التقارير المالية

تنبع قيمة الحفاظ على التقارير المالية عالية الجودة في آليات حوكمة الشركات من نظرية الوكالة وقد وضعت هذه الرؤية البحث النظري والتجريبي في مركز صنع القرار الإداري، بالإضافة إلى العديد من آليات المراقبة والترابط الخارجية والداخلية وفقًا للتفسير الأنجلوأمريكي

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

لنظرية الوكالة، نظرًا للفصل بين الملكية والسيطرة، هناك صراعات بين المساهمين الموزعين والمديرين المحترفين.

تأخذ نظرية الوكالة في الحسبان دور الحوكمة في التخفيف من حدة النزاعات بين المديرين والوكلاء، وهو ما يقع في قلب أبحاث حوكمة الشركات يسلط البحث التقليدي الضوء عادةً على الحوافز الرسمية وآليات الرقابة التي تحمي المساهمين الخارجيين من المديرين الذين يخدمون أنفسهم وينتهزون يعد إنتاج التقارير المالية الخارجية التي تسمح للمساهمين غير المتحيزين بتقييم الأداء الإداري أحد آليات الرقابة هذه ومع ذلك، فإن المديرين لديهم فرص للتلاعب بالمساهمين من خلال تقديم البيانات المالية التي لا تعكس أداء الأعمال الأساسي الحقيقي ومع ذلك، هناك العديد من آليات الحوكمة الداخلية والخارجية التي تحمي مساهمي الأقلية من التقارير الإدارية الانتهازية.

توضح مجموعة كبيرة من المؤلفات أن المستثمرين المؤسسيين هم وكلاء مراقبة رئيسيون ويلعبون عادة دورًا مهمًا في تعزيز أداء الشركة وجودة التقارير المالية أبلغت مجالس الإدارة المستقلة عن دورها في الحوكمة في تقليل الانتهازية الإدارية هناك أسباب وراء كون التقارير المالية للشركات المملوكة للدولة أقل جودة من نظيراتها من القطاع الخاص:

أولاً: غالبًا ما يرتبط التدخل البيروقراطي، وعدم كفاية الفرص، والافتقار إلى القدرة التنافسية داخل الشركات المملوكة للدولة بحوكمة الشركات الفقيرة، وانخفاض كفاءة الشركات، وسوء إدارة الموارد، والسلوكيات غير الأخلاقية، مثل الفساد والاحتيال تمكن آليات المراقبة الضعيفة المديرين من استغلال المعلومات المالية والقيام بالاحتيال في أقصى الحدود.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

ثانيًا: يساهم التقسيم الإجباري للملكية إلى عدة فئات في المصالح المتباينة بين فئات متعددة من المساهمين، مما يتسبب في مشكلات أكبر للوكالة بالنسبة للشركات المملوكة للدولة إن زيادة عدم التناسق وعدم كفاية مراقبة المعلومات تزيد من حدة القضايا في مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى مزيد من التقارير الإدارية الانتهازية في نهاية المطاف، من وجهة نظر الترسيخ الإداري، فإن تركيز الملكية في الشركات المملوكة للدولة يسهل التعامل الإداري الذاتي من أجل المنفعة الخاصة، مما يقيد الكشف عن المعلومات للكيانات الأجنبية.

لاحظ وانج وكامبل (2012) أن ملكية الدولة، في الواقع، تثني عن إدارة الأرباح، على الرغم من الحكمة الشائعة بأن جودة التقارير المالية للشركات التي تسيطر عليها الدولة أقل أثبت وانج ويونغ (2011) هذا أيضًا، أن إدارة الدخل أكبر من الشركات المدرجة المملوكة للدولة بشكل خاص، على الرغم من تخفيف هذا التأثير في حالة أن المالك الخاص هو أيضًا المساهم الرئيسي من المحتمل أن يُعزى التأثير الإيجابي لملكية الدولة على جودة التقارير المالية إلى حقيقة أن الحكومة من الممكن أن تكون مراقبًا خارجيًا قويًا لحماية الشركات من الانتهازية الإدارية في مؤسسات الدولة وعلى العكس من ذلك، فإن الحماية الحكومية لمؤسسات الدولة من المحتمل أن تخفف الضغط على المديرين لتشويه المعلومات الخاصة بالشركة في الشركات المملوكة للدولة.

الإفصاح المالي

كثيرًا ما يُشار إلى تكاليف الوكالة على أنها تفسير لسبب قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية ، تساعد هذه الإفصاحات المديرين على مراقبة أنشطة وكلائهم يُعرِّف أوسو أنساه (1998) الإفصاح الكافي على أنه مدى (عدد العناصر) التي يتم تقديم المعلومات المعمول بها

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

في التقارير السنوية للشركات ودرجة الشدة التي تفصح بها الشركة عن تلك البنود في تقريرها السنوي درس سيرف (1961) السمات الخاصة بالشركة والتي تحدد مدى الإفصاح ولاحظ أن الاختلافات المهمة في الإفصاح بدت وكأنها دالة لمجموعة متنوعة من السمات الخاصة بالشركة بما في ذلك حجم الأصول وعدد المساهمين والربحية قام Buzby بقياس الإفصاح عن 39 عنصرًا إعلاميًا مختارًا في التقارير السنوية لـ 88 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم وخلص إلى أنه يجب على الشركات إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات المعلوماتية لمستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ قرار بشأن البنود التي سيتم تضمينها في التقارير السنوية.

حوكمة الشركات

أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD)) إلى القواعد التي تحكم حوكمة الشركات، والتي تضمنت خمسة مجالات، بما في ذلك ؛ حقوق المساهمين، والمساواة في المعاملة للمساهمين، ودور أصحاب المصلحة، والإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة.

عبّر مدني وعبد الهادي (2017) عن حوكمة الشركات كوسيلة يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين الصلاحيات التي تتمتع بها إدارة الشركة من جهة وحماية حقوق المساهمين من جهة أخرى بطريقة تضمن استمرارية واستدامة الشركة.

أشار يمين وفرحان وطباش (2019) إلى أن حوكمة الشركات تقوم على عنصرين، وهما الإدارة السليمة والشفافية. يتم تعريف الحوكمة أيضًا على أنها نظام يسمح بتوجيه منظمات

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

الأعمال وينشط إجراءات الرقابة لضمان الأداء السليم تم تقديم عدة تعريفات للحوكمة، وأشهرها تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD))، والتي تعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات بين الأطراف العاملة في الشركة (إدارة الشركة ، مجلس الإدارة ، المساهمون ، أصحاب المصلحة) والأهداف التي يجب تحقيقها من خلال الاعتماد على هذه العلاقات.

يعتبر كل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق آليات أساسية لحوكمة الشركات، أن بناء مجلس إدارة فعال هو نقطة انطلاق مهمة لتفعيل تطبيق قواعد الحوكمة يقوم هذا المجلس بتصميم الخطط الاستثمارية والاستراتيجية للشركة التي تعكس الأهداف المراد تحقيقها وتقيس مستوى التزام المديرين التنفيذيين بتحقيق هذه الأهداف، والحفاظ على حقوق المستثمرين وأصحاب المصلحة بالإضافة إلى هذا، أن لجان المراجعة تعتبر من الأدوات التي تزيد من مستوى الحوكمة الفعالة، حيث تساهم في زيادة الدقة والشفافية في عرض المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات.

أهمية حوكمة الشركات

تمثل الحوكمة نظامًا ينشر تأثيره المتبادل في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية على الصعيد الاقتصادي، تسعى الحوكمة إلى تعزيز قيمة الشركة، وتطوير

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

مستواها التنافسي، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية للتوسع والنمو، مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتحقيق الاستقرار المالي. سياسياً واجتماعياً، تؤثر الحوكمة على الحياة العامة والدخل ومستويات المعيشة، ومن وجهة نظر قانونية ، فإن الحوكمة هي الركيزة الأساسية التي توفر معايير للإفصاح والشفافية والنزاهة في بيئة الأعمال.

مع الحوكمة الرشيدة للشركات، يمكن لمجلس الإدارة الحصول على الحوافز المناسبة لتحقيق الأهداف، وتعزيز كفاءة تدابير الرقابة لمنع أي محاولة للتلاعب والتشويه والخداع، وتقليل النتائج السلبية لظاهرة عدم تناسق المعلومات، والتي ستحقق أيضًا مصالح الأطراف المختلفة وتزيد من فعالية استخدام الموارد لمصلحة الشركة وتحقيق أهدافها.

أن تفعيل الحوكمة يساهم في تعزيز كفاءة استخدام موارد الشركة وتقليل المخاطر الناتجة عنها من خلال تحسين مستوى الأداء كما تساهم الحوكمة في تحقيق عائد مناسب للمستثمرين وتعزيز مستوى تنافسية الشركة من خلال الحفاظ على مستوى استقرارها الاقتصادي والمالي إلى أن الحوكمة الفعالة تؤثر على حجم تداول الشركات وبالتالي تعزز قدرتها الإنتاجية والخدمية.

وأشار الباحثون إلى وجود علاقة ارتباط بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثرها على مستوى كفاءة الأوراق المالية. يساهم كل مبدأ من مبادئ الحوكمة في تحسين مستوى كفاءة البورصة بشكل مباشر أو غير مباشر.

تركز حوكمة الشركات بشكل أساسي على تحديد العلاقة بين المساهمين ومجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تحسين مستوى أداء الشركة وتعزيز قدرة المسؤولين على اتخاذ قرارات الإدارة، أن الشركات المدارة بشكل جيد تتمتع بمستوى

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

أفضل من الأداء وقادرة على جذب عدد كبير من المستثمرين، حيث يمكن للمستثمرين في هذه الحالة أن يدركوا قدرتهم على تحقيق عوائد أكبر. تساهم حوكمة الشركات أيضًا في الحفاظ على حقوق المساهمين والأقلية من خلال تعزيز قدرتهم على إدارة استثماراتهم بشكل فعال وفي الوقت المناسب، ومن خلال مراقبة مستوى التزام الشركات بمعايير الشفافية والمحاسبة، مما يعني أن حوكمة الشركات هي إحدى الركائز التي دعم سوق الأسهم.

مبادئ حوكمة الشركات

تأسست قواعد حوكمة الشركات على أساس مبادئ حوكمة الشركات التي تنفذها منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD)) ومن المفترض أن يضمن اعتمادها: الأساس للتبني الفعال لمبادئ حوكمة الشركات ؛ حقوق المساهمين ووظائف الملكية الأساسية التمثيل المتساوي للمساهمين؛ الدور الصحيح لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في حوكمة الشركات الإفصاح عن المعلومات والشفافية المتعلقة بالشركة والدور الصحيح والمساءلة للمجالس المنشأة داخل الشركة معايير الحوكمة مذكورة بالتفصيل على النحو التالي:

1. **النزاهة والسلوك الأخلاقي:** يجب أن تكون النزاهة مطلبًا أساسيًا في اختيار مسؤولي الشركات وأعضاء مجلس الإدارة يجب على المنظمات تطوير مدونة سلوك لمديريها ومديريها التنفيذيين تعزز اتخاذ القرارات الأخلاقية والمسؤولة.

- مع الأخذ في الاعتبار تأثيرها على الأداء الاقتصادي ككل، ونزاهة السوق والفرص التي يوفرها للمشاركين في السوق وتعزيز الأسواق الشفافة والفعالة، يجب وضع إطار حوكمة الشركات.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

- من المفترض أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسات حوكمة الشركات قابلة للتنفيذ وشفافة ومتوافقة مع سيادة القانون.
- من المفترض أن يتم التعبير عن طريقة تقسيم المسؤوليات بشكل صريح لضمان خدمة مصلحة الجمهور بين السلطات المختلفة.
- من المفترض أن يدعم تنظيم سوق الأوراق المالية حوكمة الشركات الفعالة.
- من أجل أداء واجباتهم بشكل مهني وموضوعي، من المفترض أن تتمتع السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة والنزاهة والموارد للقيام بذلك بالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن تكون قراراتهم سريعة وشفافة ومعالجة بشكل صحيح.
- من المفترض أن يتم تحسين التعاون عبر الحدود، وبالتحديد من خلال الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.

2. **الحقوق والمعاملة العادلة للمساهمين:** يجب على المنظمات احترام حقوق المساهمين ومساعدة المساهمين على ممارسة تلك الحقوق. يمكنهم مساعدة المساهمين على ممارسة حقوقهم من خلال توصيل المعلومات بشكل علني وفعال وتشجيع المساهمين على المشاركة في الاجتماعات العامة.

- يجب أن تتضمن حقوق المساهمين الأساسية ما يلي:
  - وسائل آمنة لتسجيل الملكية.
  - تحويل الأسهم أو نقلها.
  - الوصول في الوقت المناسب وعلى أساس يومي للمعلومات ذات الصلة والجوهرية حول الشركة.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

- الاشتراك في اجتماعات المساهمين العامة.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإقالتهم.
- الحصة في أرباح الشركة.

- يجب إعلام المساهمين بشكل كافٍ، ولهم الحق في الموافقة أو المشاركة في، القرارات المتعلقة بالتغييرات الأساسية للشركة مثل:
  - التعديلات على النظام الأساسي أو مواد التأسيس أو المستندات الحاكمة المماثلة للشركة.
  - تفويض الأسهم الإضافية.
  - المعاملات غير العادية ، بما في ذلك نقل جميع الأصول أو جميعها، والتي تؤدي في الواقع إلى بيع الشركة.
- يجب أن يكون المساهمون قادرين على المشاركة بنشاط والتصويت في اجتماعات المساهمين العامة وأن يكونوا على علم بالقواعد المنظمة لاجتماعات المساهمين العامة ، وهي إجراءات التصويت.
- يجب السماح للمساهمين بالتشاور ، مع مراعاة الاستثناءات لمنع إساءة الاستخدام ، فيما بينهم بشأن الأمور المتعلقة بحقوق المساهمين الأساسية على النحو المحدد في المبادئ.
- يجب أن يحصل جميع المساهمين في نفس الفئة من نفس الفئة على معاملة متساوية. يجب الكشف عن هياكل وترتيبات رأس المال ، التي تسمح لبعض المالكين بالحصول على درجة من السيطرة لا تتناسب مع حقوق الملكية الخاصة بهم.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

- يجب السماح بالمعاملات التي تشمل الأطراف ذات العلاقة وتنفيذها بطرق تضمن الإدارة السليمة لتضارب المصالح وتحمي مصالح الشركة ومساهميها.
- يجب حماية حملة الأسهم الأقلية، أو لصالح المساهمين المسيطرين الذين يتصرفون بشكل صريح أو ضمني، من الأعمال التعسفية ولديهم طرق فعالة للتعويض من المفترض أن يكون التعامل الذاتي المسيء ممنوعًا.
- يجب السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل بكفاءة وشفافية.

3. **مصالح أصحاب المصلحة الآخرين:** يجب أن تدرك المنظمات أن لديها التزامات قانونية وتعاقدية واجتماعية ومدفوعة بالسوق تجاه أصحاب المصلحة من غير المساهمين، بما في ذلك الموظفين والمستثمرين والدائنين والموردين والمجتمعات المحلية والعملاء وصانعي السياسات.

- يجب احترام حقوق أصحاب المصلحة التي ينص عليها القانون أو الاتفاقات المتبادلة.
- عندما يضمن القانون مصالح أصحاب المصلحة ، يجب أن تتاح لأصحاب المصلحة المعنيين فرصة الحصول على تعويض حقيقي لانتهاك حقوقهم.
- من المفترض السماح لآليات تحسين الأداء لإشراك الموظفين بالتقدم.
- عند الانخراط في عملية حوكمة الشركات ، يجب أن يتمتع أصحاب المصلحة بإمكانية الوصول اليومي وفي الوقت المناسب إلى المعلومات ذات الصلة والكافية والموثوقة.
- يجب أن يكون أصحاب المصلحة ، وتحديداً الموظفين الأفراد ، وهيئاتهم التمثيلية قادرين على التعبير عن مخاوفهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية لمجلس الإدارة ، ولا ينبغي تقويض حقوقهم بسبب القيام بذلك.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

- يجب أن يكون إطار الإعسار الفعال والفعال والإنفاذ الفعال لحقوق الدائنين مكملين لإطار حوكمة الشركات.

4. **الإفصاح والشفافية:** يجب على المنظمات أن توضح وتعلن للجمهور الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمجلس الإدارة والإدارة لتزويد أصحاب المصلحة بمستوى من المساءلة يجب عليهم أيضًا تنفيذ إجراءات للتحقق بشكل مستقل من سلامة التقارير المالية للشركة وحمايتها يجب أن يكون الإفصاح عن الأمور الجوهرية المتعلقة بالمنظمة في الوقت المناسب ومتوازنًا لضمان حصول جميع المستثمرين على معلومات واقعية وواضحة.

- من المفترض أن يتضمن الإفصاح، على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات الجوهرية المتعلقة بـ
  - النتائج المالية أو التشغيلية للشركة.
  - أهداف الشركة.
  - ملكية الأسهم الرئيسية والحق في التصويت.
  - سياسة المكافآت لمجلس الإدارة والرئيسية المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ، أي أوراق اعتمادهم، وعملية الفرز، وإدارات الشركات الأخرى، وإذا اعتبرهم مجلس الإدارة مستقلين.
  - هياكل وسياسات الحوكمة، وتحديداً المحتوى، وآلية التنفيذ، لأي قانون أو سياسة حوكمة الشركات، بالإضافة إلى العملية التي يتم دمجها من خلالها.
  - معاملات الأطراف ذات الصلة.
  - عوامل الخطر المحتملة.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

- مخاوف الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين.

- وفقًا للمعايير المحاسبية والمالية وغير المالية ذات الجودة العالية ، يجب توثيق المعلومات والإفصاح عنها.
- في محاولة لإبلاغ مجلس الإدارة والمساهمين خارجيًا وموضوعيًا بالوضع المالي للشركة وأدائها من جميع الجوانب المادية ، يجب على المدقق ، وهو مستقل وماهر ومؤهل ، إجراء تدقيق سنوي.
- من المفترض أن يكون المدققون الخارجيون مسؤولين أمام المساهمين وعليهم واجب تجاه الشركة لتنفيذ عملية التدقيق مع مراعاة مهنية مناسبة.
- يجب أن تضمن قنوات نشر المعلومات حصول المستخدمين على المعلومات ذات الصلة بشكل عادل وفي الوقت المناسب وفعال من حيث التكلفة.
- استراتيجية فعالة لحل وتأييد تقديم التحليل أو المشورة المقدمة من قبل المحللين والمستثمرين ووكالات التصنيف وغيرهم ممن لهم صلة بإصدار الأحكام من قبل المستثمرين ، وخالية من تضارب المصالح المادي الذي قد يهدد مصداقية التحليل أو المشورة ، يجب أن يكمل إطار حوكمة الشركات.

5. **دور ومسؤوليات مجلس الإدارة:** يحتاج مجلس الإدارة إلى مهارات وفهم كافيين لمراجعة أداء الإدارة وتحديه كما أنه يحتاج إلى حجم مناسب ومستويات مناسبة من الاستقلالية والالتزام.
6. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة بما يحقق المصلحة الفضلى للشركة والمساهمين على أساس مستنير تمامًا مع العناية والاهتمام المناسبين.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

7. عندما يحتمل أن يكون لدعوات إصدار أحكام مجلس الإدارة تأثير مختلف على مجموعات المساهمين المختلفة ، يجب على مجلس الإدارة مراعاة جميع المساهمين على قدم المساواة.
8. يجب أن يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية عالية يجب أن تأخذ مصالح أصحاب المصلحة في الاعتبار من قبلها.
9. يجب أن يفي مجلس الإدارة ببعض الأدوار الأساسية، وهي:

- المراجعة والتوجيه بشأن إستراتيجية الشركة، ومبادرات العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والميزانيات السنوية، وأهداف العمل؛ تحديد أهداف الأداء الإشراف على التنفيذ وأداء الشركات والإشراف على النفقات الرأسمالية الكبيرة وعمليات الاستحواذ والتصفية.
- الاختيار والتعويض والإشراف، وإذا لزم الأمر، استبدال المديرين التنفيذيين الرئيسيين والإشراف على تخطيط التعاقب.
- الإشراف على فعالية حوكمة ممارسات الشركة، وكذلك تطبيق التغييرات حسب الاقتضاء.
- ضمان الترشيح الرسمي والشفاف لمجلس الإدارة والعمليات الانتخابية.
- الإشراف وإدارة تضارب المصالح المحتمل بين الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، أي إساءة استخدام أصول الشركة مع معاملات الأطراف ذات الصلة.
- مواءمة المديرين التنفيذيين الرئيسيين ومجلس المكافآت مع المساهمين والشركة ومصالحهم طويلة الأجل.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

- ضمان مصداقية محاسبة الشركات أنظمة إعداد التقارير المالية والمؤسسية، أي التدقيق المستقل، وأن أنظمة الرقابة المناسبة موجودة، وعلى وجه التحديد، أنظمة التحكم في المخاطر، والرقابة المالية والتشغيلية، والامتثال للقانون والمعايير ذات الصلة.
- مراقبة الإفصاح و عملية الاتصالات.

10. فيما يتعلق بشؤون الشركة ، يجب أن يتمتع مجلس الإدارة بحرية ممارسة الحكم الموضوعي والمستقل.
11. يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بإمكانية الوصول إلى معلومات موثوقة وذات صلة وفي الوقت المناسب للوفاء بمسؤولياتهم.
12. عندما يكون تمثيل الموظف في مجلس الإدارة مطلوبًا، يجب إنشاء عمليات لجعل ممثلي الموظف أكثر وصولًا إلى المعلومات والتدريب، وأكثر كفاءة، والمساهمة بشكل أكبر في مهارات مجلس الإدارة والمعلومات والاستقلالية.

المنهجية والأجراءات

ويهدف هذا الجزء إلى التعرف على منهجية الدراسة وتوضيح الأساليب والإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وشرح آلية جمع البيانات. كما يتضمن هذا الفصل تعريف مجتمع الدراسة المستهدف وطريقة تحديد عينة الدراسة وحجمها.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

أولاً: منهجية البحث

تشرح هذه الدراسة الغرض من مراجعة الأدبيات المنهجية (SLR) التي تستند إلى البيانات التي تم تحليلها والتي يتم تلخيصها ومقارنتها لزيادة الفعالية الإجمالية للبحوث والتقارير. تم تحديد استخدام البيانات الثانوية على أنها الطريقة الأنسب. في هذه المنهجية ، قامت الباحثة بجمع البيانات من الدراسات والمقالات السابقة المتاحة ، ومن ثم تصفيتها بناءً على صلتها بالبحث. علاوة على ذلك ، سمحت هذه المنهجية للباحث بتحديد الأنماط والروابط بين أجزاء البيانات التي تم فحصها. بالإضافة إلى ذلك ، ساعدت في فرض المزيد من السيطرة على أي مصادر غير ذات صلة (Ham-Baloyi and Jordan، 2016). تعطي البيانات التي يتم جمعها من خلال البحث الثانوي للمؤسسات والشركات فكرة عن فعالية البحث الأولي. يمكن للمؤسسات والشركات تشكيل فرضية وتقييم تكلفة إجراء البحث الأولي نتيجة لذلك.

ثانياً: مصادر جمع البيانات

تم الحصول على البيانات منها المؤلفات المتخصصة وذات الصلة مثل الكتب والمجلات والبحوث والتقارير والوثائق الحكومية والقوانين واللوائح الداخلية لتغطية القسم النظري من الدراسة.

ثالثاً: مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث: يتكون من شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان وعددها 28 شركة.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

عينة البحث: تم اختيار عينة من السكان عن طريق أسلوب الطبقات العشوائية، وكان أعضاء العينة من المديرين وصناع القرار في شركات التأمين المشاركين فيها 53 استبانة وزعت على العينة بأكملها. تم الحصول على صحة وموثوقية الاستبيان. كانت 53 استبيانات مؤهلة للتحليل.

النتائج

كشفت الدراسة عن عدم كفاية عناصر الإفصاح والشفافية لجميع مصالح أصحاب المصلحة في شركات التأمين، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على قرارات المستثمرين ومتخذي القرار علاوة على ذلك، تظهر النتائج أن هناك قيودًا في دور مجالس الإدارة في اختيار المديرين التنفيذيين مما يعكس تأثيرًا مباشرًا على صنع القرار. أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود ومتابعة التطورات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة من خلال عقد برامج تدريبية تعكس مفاهيم تطبيق قواعد الحوكمة ويجب العمل على توسيع صلاحيات أصحاب المصلحة في ممارسة الدور الرقابي للجهات المعنية الإدارة، ورفع مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لتوفير الأمن الكافي للمساهمين.

الخاتمة

تؤدي حوكمة الشركات الجيدة والفعالة إلى العديد من الآثار الإيجابية، من تعزيز الاستخدام الفعال لموارد الشركة وتقليل المخاطر الناتجة عنها من خلال تحسين مستوى الأداء، مما يؤثر على حجم تداول الشركات، وبالتالي تعزيز قدرتها الإنتاجية والخدمية، إلى التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الاحتيال وانهيار الشركات، وكذلك تكوين الثروة من خلال الأداء الاقتصادي المحسن علاوة على ذلك، من خلال تنظيمها لسلوكيات جميع الأطراف في الشركة، وفرض

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

المعاملة المتساوية، ودفع المنظمات إلى الاعتراف بأن لديها التزامات قانونية وتعاقدية واجتماعية ومتعلقة بالسوق تجاه جميع الأطراف المعنية، وتتطلب مهارات ومعرفة أعضاء مجلس الإدارة، و بدفع المنظمات إلى الشفافية في أدوارها ومسؤولياتها، يبدو أن معايير حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي على تعزيز مصداقية التقارير المالية، وبالتالي، تعود بالنفع على المنظمين والدائنين والمالكين والشركاء التجاريين.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

1. ضرورة بذل المزيد من الجهود والمتابعة المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي من أجل تنمية الوعي ودور الاستثمار في المجتمع.
2. العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين مما يؤدي إلى تطوير الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال.
3. ضرورة إعطاء الصلاحيات ودور أصحاب المصلحة الأوسع في ممارسة دور المشاركة على الإدارة ، مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.
4. زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصلحة لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمان لأموالهم.
5. ضرورة زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المديرين التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

6. ضرورة الحفاظ على استقلالية سوق عمان المالي ، والتأكد من عدم تأثر قراراته بالشركات المدرجة أو الأعضاء ، وكذلك توفير مركز معلومات للمستثمرين والمساهمين في السوق المالية، والذي يوفر جميع المعلومات عن جميع الشركات المدرجة. ليتمكن المستثمرون من الاستفادة منها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

المصادر والمراجع

السرطاوي أ. (2015). أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية الخليجية. المجلة الأردنية لإدارة الأعمال. المجلد (11) العدد (3) ص 715-725.

عزيزة ، م ، وإسلام ، ن. (2014). هل تؤثر إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وسمعة الشركة بشكل إيجابي على قيمة الشركة؟ لوحة تحليل البيانات الاقتصادية القياسية وآثار السياسات. مجلة التمويل والاقتصاد الدولية ، 1 (2) ، 12-28.

باليستا ، ب ، وميكا ، إي (2007). هيكل الملكية ، والمستحقات التقديرية ، والمعلوماتية عن الأرباح. حوكمة الشركات، 15 (4) ، 677-691.

بيكيس ، و. (2006). هل تقدم الشركات الأسترالية ذات الإدارة الأفضل إفصاحات إعلامية أكثر؟ مجلة الأعمال والمالية والمحاسبة ، 12 ، 1-47.

بيكيس ، دبليو ، آند براون ، ب. (2006). هل تقدم الشركات الأسترالية ذات الإدارة الأفضل إفصاحات إعلامية أكثر؟ مجلة محاسبة تمويل الأعمال ، 33 (3-4) ، 422-450.

بيست ، إف في ، براام ، جي ، وبولينز ، س. (2009). جودة التقارير المالية: قياس الخصائص النوعية. مركز نيميجن للاقتصاد ، معهد البحوث الإدارية ، 1-41.

بهجت ، س ، وبلاك ، ب. (2016). العلاقة غير المؤكدة بين تكوين مجلس الإدارة وأداء الشركة. رابطة المحامين الأمريكية ، 54 (3) ، 921-963.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

براون ، إن سي ، بوت ، سي ، وومبنر ، أ. (2008). تأثير لائحة الرقابة الداخلية على جودة الأرباح: دليل من ألمانيا. مجلة المحاسبة والسياسة العامة ، 33 (1) ، 1-31.

تشونغ ، ر. ، فيرث ، إم ، وكيم ، ج. (2002). الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح الانتهازية. مجلة تمويل الشركات ، 8 ، 29-48.

كوهين ، ج. ، كريشنامورثي ، ج. ، ورايت ، أ. (2004). فسيفساء حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية. مجلة الأدب المحاسبي ، 23 ، 87-152.

دينغ ، واي ، تشانغ ، إتش ، وتشانغ ، جي (2007). الملكية الخاصة مقابل الملكية الحكومية وإدارة الأرباح: دليل من الشركات الصينية المدرجة. حوكمة الشركات: مراجعة دولية ، 15 ، 223-238.

فونج ، ب. (2014). الطلب والحاجة إلى الشفافية والإفصاح في حوكمة الشركات. المجلة العالمية للإدارة. ، 2 ، 72-80.

حبيب وجيانغ (2015) حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في الصين: مسح للأدلة الحديثة. مجلة المحاسبة الدولية والمراجعة والضرائب 24: 29-45.

هيلي ، بي إم ، ووالن ، جي إم (1999). مراجعة أدبيات إدارة الأرباح وآثارها على وضع المعايير. آفاق المحاسبة ، 13 (4) ، 365-383.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد الأربعون (آب) 2020
ISSN: 2617-9563
www.mecsj.com/ar/

هتاي ، س.ن.ن ، سعيد ، ر.م ، وسلمان ، س.أ. (2013). تأثير حوكمة الشركات على جودة الإفصاح: دليل تجريبي من البنوك المدرجة في ماليزيا. مجلة الاقتصاد والإدارة ، 7: 242-279.

جزار ، م. (2016). تقييم ممارسات حوكمة الشركات وأثرها على مستوى أداء الشركات في ظل هياكل الملكية المختلفة: دليل من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. دورة الحوكمة في القطاعين العام والخاص ودورها في التنمية الإدارية. الكتاب الوثائقي لمؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية ، ص. 289-364.

جنسن ، إم سي ، وميكلنج ، دبليو إتش (1976). نظرية الشركة: السلوك الإداري وتكاليف الوكالة وهيكل الملكية. مجلة الاقتصاد المالي ، 3 (4) ، 305-360.

لوبو ، ج.ج. ، زو ، ج. (2006). هل ازدادت المحافظة في التقارير المالية بعد قانون ساربينز أوكسلي؟ الأدلة الأولية. آفاق المحاسبة ، 20 (1) ، 57-73.

مينوما ، م. (2002). تقييم جودة التقارير المالية في نيجيريا. مجلة إدارة الأعمال ، 2 (1) ، 116-127.

نصار ، إل إم ، أويجبي ، أو.ر. ، أوويجبي ، يو.أبوا ، جي تي (2014). اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ودمجها في مناهج تعليم المحاسبة في الجامعات النيجيرية. مجلة أبحاث المالية والمحاسبة ، 5 (22) ، 76-82.

يمين ، م ، فرحان ، إن إتش ، طبش ، إم آي (2019). تأثير ممارسات حوكمة الشركات على أداء الشركة: دليل تجريبي من قطاع السياحة الهندي. مجلة الدراسات الدولية ، 12 (1) ، 208-228.

وانج واي وكامبل م. (2012). حوكمة الشركات وإدارة الأرباح والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دليل تجريبي من الشركات الصينية المدرجة محليًا. التقدم في المحاسبة ، دمج السلف في المحاسبة الدولية ، 28 ، 189-192.

وانج ، إل ، ويونج ، ك. (2011). هل تدير مؤسسات الدولة الأرباح أكثر من الشركات المملوكة للقطاع الخاص؟ حالة الصين. مجلة تمويل الأعمال والمحاسبة ، 38 (7 و 8) ، 794-812.

Agrawal, A., & Chadha, S. (2005). Corporate governance and accounting scandals. The Journal of Law and Economics, 48(2), 371-406.

Byard, D. L., & Weintrop, J. (2006). Corporate Governance and the Quality of Financial Analyst's Information. Journal of Accounting and Public Policy, 25, 609-625.

Uwuigbe, U., Francis K. E., Uwuigbe, O.R., & Ataiwrehe, C. M. (2016). International financial reporting standards adoption and Accounting

Quality: Evidence from the Nigerian Banking Sector. Corporate Ownership & Control, 14(1-1), 287-294.

Tontiset, N., & Kaiwinit, S. (2015). Internal control system effectiveness of Thai-listed companies: An empirical research of its antecedents and consequences. Review of Business Research, 15(1), 95-110.

CHHAOCHHARIA, V., & GRINSTEIN, Y. (2007). Corporate Governance and Firm Value: The Impact of the 2002 Governance Rules. The Journal of Finance, 62(4), 1789–1825.

Claessens, S. & Yurtoglu, B. (2013) Corporate governance in emerging markets: A survey. Emerging Markets Review, Elsevier, 15(C): 1-33.

Emre, E. (2012), corporate governance evaluation and financial performance depend on market evidence from turkey, International Journal of Economics and Finance Vol.4 No.9 PP. 61-68.

Hassan, S. & Bello, A. (2013) FIRM CHARACTERISTICS AND FINANCIAL REPORTING QUALITY OF LISTED MANUFACTURING FIRMS IN NIGERIA. International Journal of Accounting, Banking and Management 1(6): 47 – 63.

Karamanou, I. & Vafeas, N. (2005). The Association between Corporate Boards, Audit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirical Analysis. Journal of Accounting Research, 43, (3), 453- 486.

Lee, T. & Ku, C. Chen, J. (2012), A Study of Corporate Governance Factors and Earnings Management Behaviors of Taiwan Public Companies, International Journal of Business, Humanities & Technology; Vol. 2 Issue 5, p79-88.

Okereke, O. (2009). Corporate governance and global competitiveness in financial market institutions. Journal of Securities and Finance, 7(2), 7-16.